قضايا

الانتخابات الرئاسيّة التونسيّة التي ستنتظم يوم 6 أكتوبر/تشرين أوّل القادم هي عنوان أزمة سياسيّة عميقة تبرز بعض ملامحها في النزاعات الانتخابيّة وما تقوم به السلطة الحاكمة من حرمان منافسي الرئيس سعيّد من الترشّح بالوسائل القضائية وبكل أدوات التضييق الممكنة. هنا الجزء الثاني والأخير من مطالعة موسّعة حول هذه الانتخابات ومناخاتها

مناخات سوريالية

الانتخابات الرئاسية التونسية [2/2]

سالم لبيض

تونسيون يتظاهرون احتجاجاً أمام مقر الهيئة العليا للانتخابات في العاصمة في 2024/9/2 (Getty)

تحدّث الجزء الأوّل من هذه المطالعة المتعلّقة بالانتخابات الرئاسية التونسية المقبلة عن آلية عمل هيئة الانتخابات وتجاوزها للقانون، خاصة بعد أن قضت المحكمة الإداريّة بإرجاع ثلاثة مترشحين إلى السباق الانتخابي، لتفضح بذلك عدم مهنيّة الهيئة وافتقارها للدقة والشفافية، إضافة إلى موقف الأحزاب والقوى والنخب السياسية والفكرية في تونس ممّا يجري. هنا الجزء الثاني والأخير.

مناخات سوريالية

لا تعود سوريالية مناخات الانتخابات الرئاسيّة التونسيّة والقفز على الواقع بما يتخطّى كلّ سلوكٍ منطقي وتفسير عقلاني فقط إلى تغوّل هيئة الانتخابات التونسية وتحوّلها إلى ما يشبه «الشرطة الانتخابية» التي تستخدمها السلطة الحاكمة لتنفيذ اختياراتها وبرامجها وإقصاء من ترغب تلك السلطة في إبعاده عن الترشّح، حتى باتت طائفة من التونسيين تطالب بإعادة الإشراف على الشأن الانتخابي إلى وزارة الداخليّة، وإنّما هو متأتٍ ممّا تعرفه الحياة السياسيّة والانتخابيّة التونسيّة من وقائع وتطورات يوميّة هي أقرب إلى أفلام الخيال السياسي، ما يحول دون مقارنته بما عرفته تونس من استبداد تاريخياً، وما شهدته من تجارب أنظمة مستبدّة من تنكيل بمعارضيها، فلم يحدُث أن تحوّلت الانتخابات الرئاسيّة التونسيّة إلى مصيدةٍ للسياسيين الذين عبّروا عن رغبتهم في الترشّح للمنصب الرئاسي، وانخرطوا في إجراءاتِ الترشّح.

تضمّ القائمة الطويلة كلّ من عبّر عن ترشّحه من داخل السجن، مثل رئيسة الحزب الدستوري الحرّ عبير موسي والأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، والأمين العام السابق للتيار الديمقراطي غازي الشواشي، ومن أودع السجن بسبب إعلانه الترشّح على غرار لطفي المرايحي الأمين العام لحزب الاتحاد الشعبي الجمهوري، ومن لُوحق قضائياً مثل رئيس حزب الائتلاف الوطني ناجي جلول. ومن مظاهر سوريالية المشهد الانتخابي التونسي وعبثيته الحكم استئنافياً، قبل يومين من انطلاق الحملة الانتخابيّة الرئاسيّة في الخارج وقبل أربعة أيام من انطلاقها بالداخل على مجموعة من المترشّحين منهم من سحب ترشّحه، ومنهم من أنصفته المحكمة الإداريّة، بثمانية أشهر سجناً والمنع من الترشّح مدى الحياة، ويتعلّق الأمر بنزار الشعري ومراد المسعودي وليلى الهمامي وعبد اللطيف المكي. ومن المفارقات أنّ الحكم على المكي جرى في اليوم الذي أصدرت فيه المحكمة الإدارية «قراراً في الشرح في مادة النزاع الانتخابي باسم الشعب التونسي»، خلاصته «قبول مطلب الشرح واعتبار أن المقصود من منطوق القرار المراد شرحه إدراج الطاعن (عبد اللطيف المكّي) في قائمة المترشّحين المقبولين نهائياً للانتخابات الرئاسية ليوم 6 أكتوبر 2024».

لم تتوقف سوريالية المشهد الانتخابي التونسي عند تلك الحدود والممارسات الغريبة عن الإرث الانتخابي التونسي في زمني الاستبداد 1956-2011 وعشرية الثورة التونسية 2011-2021، وإنّما بلغ مداه وأوجه من التنكيل في ما يتعرّض له العياشي الزمال أوّل ثلاثة المترشّحين المقبولين من هيئة الانتخابات. دخل الزمال، رجل الأعمال والنائب السابق (2019-2021) عن حزب تحيا تونس والأمين العام الحالي لحزب عازمون، في وضعيّةٍ سياسيّةٍ مأساويةٍ، فبدلاً من تمكين الرجل من إعداد حملته الانتخابيّة ووضع برنامجه الانتخابي وتشكيل فريق حملته، تحوّل إلى مبحوث فار بمراكز بحث البداية ولدى قضاة التحقيق في محاكم تونس 2 ومنوبة وجندوبة وسليانة بعدما أحيل في 25 قضيّة متعلّقة بتزوير التزكيات، وصدرت في حقّه خمس بطاقات إيداع بالسجن، ولم تسلم القاضية التي أبقته في حالة سراح بمحكمة منوبة من التعسّف، فقد تمّ نقلها عقابياً إلى محكمة الكاف بالشمال الغربي التونسي والتخفيض من رتبها المهنية التي اكتسبتها على مدى عشرات السنين. ولم ينج من مناخات التخويف والتلويح بالمتابعة القضائية المترشّح زهير المغزاوي الأمين العام لحركة الشعب وثاني ثلاثة مقبولة ترشّحاتهم من الهيئة الانتخابية، وبدت هذه الخشية واضحة عند مقارنة ما نشره من فيديوهات تضمنت في البداية حدّة في الخطاب ونقداً شديداً للرئيس قيس سعيد وتجربة حكمه، واصفاً إياها بالفشل وبالانتقال من السيّئ إلى الأسوأ إلى تخفيض تلك النبرة في الفيديو الذي نشره يوم 11 سبتمبر/أيلول الجاري، وما تلاه من حواراتٍ تلفزيونية أجرتها معه قنوات عربية وأجنبية، مكتفياً بدعوة التونسيين إلى عدم الخوف، وإثارة قضايا عامة متعلّقة بالتعليم والنقل بمناسبة العودة المدرسيّة ودعوة الرئيس سعيّد إلى مناظرة تلفزيونية.

لا مراقبة جدّية إعلامية ومدنية

ربط عمل استقصائي نشره موقع نواة في الخامس من يناير/كانون الثاني 2024 بعنوان «سرطان التسلط يحكم على (الهايكا) بالموت البطيء»، بين مضمون المراسلة التي توجّهت بها الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري (الهايكا)، إلى السلطة التنفيذية والتشريعية يوم 25 مايو/أيار 2023، دعت من خلالها الحكومة والبرلمان إلى تحمّل مسؤولياتهما في ما آل إليه الوضع من «انتكاسة حقيقية وتراجع واضح عن أهم مكتسبات الثورة وهي حرية التعبير والصحافة»، إلى جانب الانتقادات الموجّهة إلى المرسوم 54 وتوظيفه «أداةً لتكميم الأفواه وإعادة إنتاج ثقافة الخوف والرقابة الذاتية»، وقرار الحكومة إيقاف أجور أعضاء مجلس الهايكا في مطلع يناير/كانون الثاني من السنة الجارية، وإنهاء دورها بالكامل على خلفية انتمائها إلى العشرية السابقة علاوة على كونها تستمدّ شرعيتها من دستور 2014. مثّل ذلك الإجراء تمهيداً للطريق أمام هيئة الانتخابات التونسية للهيمنة على الإعلام والاتصال الانتخابيين في إطار ما تسميه تلك الهيئة الولاية الكاملة على الانتخابات. وضمن هذا السياق، يتنزّل التنبيه الذي وجهته الهيئة الانتخابية يوم 31 يوليو/تموز 2024 لإذاعة موزاييك إف إم الخاصة على خلفيّة تصريحات الصحافيتين ببرنامج ميدي – شو، كوثر زنطور وآسيا العتروس، معتبرةً أنّ في تلك التصريحات خرقًا لقواعد وضوابط الفترة الانتخابيّة. وتكرّر الإجراء نفسه مع إذاعة إكسبرس إف إم بتنبيهها من هيئة الانتخابات، وذلك في السادس من سبتمبر/أيلول الجاري، معتبرةً أنّه جرت الإساءة لرئيس الهيئة من أحد ضيوف الراديو الخاص المذكور.

> لم يحدُث أن تحوّلت الانتخابات الرئاسيّة التونسيّة إلى مصيدةٍ للسياسيين الذين عبّروا عن رغبتهم في الترشّح للمنصب الرئاسي
>
> يفسّر الدارسون سلوك الهيئة الانتخابية وخياراتها بردّ الجميل للرئيس سعيّد صاحب الفضل في تسمية كافة أعضائها وما يتمتّعون به من مزايا مالية وحصانة رمزية

وفي يوم 20 أغسطس/آب 2024 قرّرت هيئة الانتخابات سحب اعتماد الصحافية ورئيسة تحرير موقع «توميديا» الإخباري خولة بوكريم وطالبتها بإعادته، وذلك وفق تدوينة للصحافية المذكورة على صفحتها في منصّة فيسبوك. برّرت الهيئة قرارها بـ«إخلال الصحافية بالواجبات المحمولة عليها والمنصوص عليها في الفصل 8 من قرار هيئة الانتخابات عدد 10 لسنة 2014 المؤرخ في 9 يونيو/حزيران 2014 وخاصة عدم احترام واجب تأمين تغطيّة إعلاميّة موضوعيّة ومتوازنة ومحايدة للمسار الانتخابي وعدم التقيّد بالقانون الانتخابي ومدونة السلوك وعدم احترام قواعد وأخلاقيات المهنة». وهو ما رفضته النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين في بيانها المؤرخ في 21 أغسطس/آب المنقضي بعنوان «لا للحد من حرية التعبير... لا للوصاية على الإعلام»، معبّرةً عن «إدانتها ورفضها التام لقرار هيئة الانتخابات السالف الذكر واعتبرته قراراً مزاجياً يدخل في خانة تصفية الخطاب الناقد لعمل الهيئة وللمسار الانتخابي ومواصلة لسلسلة من الأخطاء الفادحة التي قامت بها الهيئة منذ انطلاق المسار الانتخابي»، خاصة أنّ الصحافية بوكريم عُرفت بدقّة واستمراريّة متابعتها لأنشطة هيئة الانتخابات والوقوف على أخطائها وتجاوزاتها والثغرات التي تصاحب أنشطتها والعمل على كشفها للرأي العام.

اتخذت هيئة الانتخابات الموقف الإقصائي نفسه من جمعية «مراقبون» ورفضت 1220 مطلب اعتماد في خطة ملاحظ في الانتخابات الرئاسيّة القادمة بتعلّة إشعار الهيئة من جهاتٍ رسميّة بتلقي تمويلات أجنبية مشبوهة بمبالغ مالية ضخمة، والحال أنّ هذه الجمعية التي تأسّست سنة 2011 قامت بمراقبة الانتخابات التونسيّة الرئاسيّة والتشريعيّة كلها بعد سقوط نظام بن علي بما في ذلك الانتخابات الرئاسيّة التي فاز فيها قيس سعيّد سنة 2019 وانتخابات مجلس نواب الشعب سنة 2022-2023 والمجلس الوطني للجهات والأقاليم سنة 2023-2024 التي تمّ تنظيمها وفق ما جاء في دستور 2022، بدون أيّ تحفظات تجاه نشاطها الرقابي المتميّز بالحرفيّة والنجاعة من أجل ضمان «انتخابات حرّة، نزيهة وشفافة في تونس»، وفق بلاغ للجمعية أصدرته يوم 12 من الشهر الجاري تردّ فيه على اتهامات الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بتلقي تمويلات أجنبية مشبوهة.

تمهيد الطريق لفوز الرئيس

يستخلص من التمشّي الانتخابي أنّ الانتخابات الرئاسيّة التونسيّة التي ستنتظم في السادس من أكتوبر/تشرين الأوّل القادم هي عنوان أزمة سياسيّة عميقة تبرز بعض ملامحها في النزاعات الانتخابيّة وما تقوم به السلطة الحاكمة من حرمان منافسي الرئيس سعيّد من الترشّح بالوسائل القضائيّة وبكل أدوات التضييق الممكنة. وفي هذا الإطار، لعبت هيئة الانتخابات دوراً مركزياً في إبعاد أكبر قدر من المترشّحين المتمتعين إلى تياراتٍ سياسيّةٍ ذات وزن انتخابي، ممهّدة بذلك الطريق أمام فوز الرئيس الحالي قيس سعيّد. إنّ ما تقوم به الهيئة من إقصاء رغم الأحكام النافذة للمحكمة الإدارية، ومن تضييق على ما تبقّى من المترشّحين، أحدهم قابع بالسجن دون المطالبة بإطلاق سراحه، يصنّف ضمن الترهيب الانتخابي والاستهتار بالانتخابات بوصفها وسيلة لتداول السلطة السلمي والحفاظ على السلم الأهلي. وقد بلغ التضييق حدّ منع نشر أسبار الرأي حول الانتخابات ووضع مصفوفة تحدّد أسعار ما يجب اقتناؤه من أغذية وما يستوجب تسويغه من أثاث وتجهيزات ووسائل نقل في الحملة الانتخابيّة التي لا يمكن أن تتجاوز الأموال المرصودة لها من التبرعات الذاتية والخاصة للمترشّح، وبدون تمويل عمومي، وهي 150 ألف دينار فقط (50 ألف دولار)، تنفق في مجتمع انتخابي يتجاوز تسعة ملايين ناخب تونسي. ويفسّر الدارسون سلوك الهيئة الانتخابية وخياراتها بردّ الجميل للرئيس سعيّد صاحب الفضل في تسمية كافة أعضائها وما يتمتّعون به من مزايا مالية وحصانة رمزية ومنح رئيسها رتبة وامتيازات وزير، فضلاً عن أنّ فوز مترشّح آخر غير الرئيس سعيّد سيكون من أوكد أولوياته تغيير تركيبة الهيئة وتبديل رئيسها وقوانينها ونصوصها المنظّمة حتى تحظى بالشرعيّة القانونيّة والمشروعيّة الشعبية.

تجاوز دور الهيئة الانتخابيّة اليوم المستويات الفنيّة للعمليّة الانتخابيّة ليصبحَ دوراً سياسياً غير محايد، واضعة نفسها فوق قوانين الدولة التونسية وتشريعاتها ومؤسّساتها الرقابيّة والقضائيّة، متمتّعةً بحماية رئاسيّة، ولها باع في تحديد ملمح الشخصيّة التي سيتم انتخابها انطلاقاً ممّا تضعه من قراراتٍ وإجراءات مُجحفة تلائم مرشّحاً بعينه وتوفّر أسباب فشل الآخرين. والهيئة اليوم هي بمثابة المحكمة التي تعلو قراراتها على أحكام كل المحاكم التونسيّة، ما أشاع الشعور بالغبن والعجز عن مواجهتها لدى النخب التونسية الفكريّة والسياسيّة والمدنيّة وعموم التونسيين، فمن ذا الذي يجير التونسيين من هيمنة هذه الهيئة على الحياة الانتخابيّة والسياسيّة وتغوّلها وشطط قراراتها بعد عدم امتثالها لأحكام المحكمة الإدارية، آخر قلاع القضاء التونسي المستقلّ؟

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

ترهيب انتخابي

ما تقوم به هيئة الانتخابات في تونس من إقصاء رغم الأحكام النافذة للمحكمة الإدارية، ومن تضييق على ما تبقّى من المترشّحين، أحدهم قابع بالسجن دون المطالبة بإطلاق سراحه، يصنّف ضمن الترهيب الانتخابي والاستهتار بالانتخابات بوصفها وسيلة لتداول السلطة السلمي والحفاظ على السلم الأهلي. وقد بلغ التضييق حدّ منع نشر أسبار الرأي حول الانتخابات ووضع مصفوفة تحدّد أسعار ما يجب اقتناؤه من أغذية وما يستوجب تسويغه من أثاث وتجهيزات ووسائل نقل في الحملة الانتخابيّة.